العنوان:	الحصار على غزة أحد اشكال الفصل العنصري
المصدر:	مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الانسانية - الجزائر
المؤلف الرئيسي:	رباحي، أمينة
المجلد/العدد:	ع14
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	جوان
الصفحات:	51 - 62
رقم MD:	663174
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, IslamicInfo, HumanIndex
مواضيع:	الإحتلال الإسرائيلي ، الجرائم ضد الإنسانية ، الجدار العازل ، غزة ، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/663174

الحصار على غزة أحد أشكال الفصل العنصري

Blockade on Gaza a Form of Apartheid

د. رباحي أمينة
أستاذة محاضرة قسم «أ» كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية..جامعة الجزائر 3
arabahi@yahoo.com

ملخص

بدأ بناء الجدار في 2002 في ظل انتفاضة الأقصى، وتقدم إسرائيل التبرير بالضرورة الأمنية أو بحق الدفاع عن النفس. الجدار يتعدى على حقوق الفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة من قبل إسرائيل. وهي ممارسات منهجية في سياسة الفصل العنصري الذي يعتبر جريمة من الجرائم ضد الإنسانية. الحصار الثلاثي المركب عن غزة وهو بناء الجدار العازل وإغلاق المعابر ووقف قوافل الإغاثة سواء مصرية أم دولية عن طريق الجدار الفولاذي المصري.

رغم أن جريمة التمييز العنصري تعتبر من الجرائم الجسيمة ضد الإنسانية إلا أن نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لم يعالج إلا جزءا واحدا منها، وأورده من الجرائم الدولية، وهو الخاص بالفصل العنصري Apartheid كما كانت تمارسه جنوب إفريقيا. ومع تصاعد العنف في الأراضي المحتلة يبدو واضحا أن كل جريمة من الجرائم ارتكبها الكيان الإسرائيلي في حق الفلسطينيين، حيث ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو انتهاك سافر لمعايير ومبادئ القانون الدولي الإنساني ويشكل مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لسنة 1949. وهو يشكل بالأساس نوعا من أنواع التمييز العنصري الذي تتم ممارسته من خلال عمليات الفصل العنصري.

الكلمات الدالة: الجرائم ضد الإنسانية- غزة- الكيان الصهيوني- الفصل العنصري- الجدار العازل- الصفة الغربية- الجدار الفولاذي المصري.

Abstract

On April 2002, Israel decided to build the "the wall in the West Bank under the pretext of cracking down the Palestinian resistance and stopping the Palestinian's operations. Israel swallowed up half of the West Bank's lands, took over the resources of the Palestinians, and carried out plans to expel and displace the Palestinian people.

Two similar barriers, the Israeli Gaza strip barrier and wall separating Gaza to Egypt which is currently under Egyptian control. It became clear from the context of our previous presentation that the so-called "Apartheid wall", is not just a wall or fence, its purpose is not confined to separation or security. The Apartheid wall is a crime against humanity.
The term « crimes against humanity » is recognized by ICC statute as including acts such as murder, extermination, enslavement, deportation, torture, rape, when committed as part of a widespread or systematic attack directed against any civilian population before or during the war. The International Court of justice (ICJ) ruled illegal Israel's massive separation that alongside and inside the Palestinian territories. But The ICJ in its advisory opinion on the barrier, wrote it had chosen to use the term "wall" as "the other expressions such as Apartheid, fence, separation barrier.

Keywords: *Crimes Against Humanity- Gaza-Israel- Apartheid Wall- West Bank- The Egyptian Iron Wall.*

مقدمة

الجرائم ضد الإنسانية هي تلك الجرائم التي يرتكبها أفراد من دولة ما، أو بمشاركة آخرين، ضد أفراد مدنيين من دولتهم أو من غير دولتهم يختلفون عنهم من حيث الانتماء الفكري، أو الديني، أو العرقي، أو الوطني، أو الاجتماعي، أو لأية أسباب أخرى من الاختلاف، بقصد الإضرار بهم، وبشكل منهجي، وضمن خطة للاضطهاد والتمييز في المعاملة.

وعادة ما ترتكب هذه الأفعال ضمن تعليمات يصدرها القائمون على مجريات السلطة في الدولة أو الجماعة المسيطرة، ولكن ينفذها الأفراد. وفي كل الحالات، يكون الجميع مذنبين؛ سواء أكانوا من مصدري التعليمات، أم من المحرضين، أم من المقترفين بشكل مباشر، أم من الساكتين عنها على رغم من علمهم بخطورتها، وبأنها تمارس بشكل منهجي ضد أفراد من جماعة أخرى. وتطورت الملاحقة الدولية لها، حسبما جاء في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، بحيث يصبح الفرد مذنبا بجريمة ضد الإنسانية حتى لو اقترف اعتداء واحدا أو اعتداءين يعتبران من الجرائم التي تطبق عليها مواصفات الجرائم ضد الإنسانية.

وتتمثل الجرائم ضد الإنسانية في الإبادة الجماعية، والإبادة، والتطهير العرقي، والتعذيب، والعبودية، والفصل العنصري، والتمييز العنصري ضد النساء، والاختفاء القسري، والإبعاد القسري، والتهجير بالقوة.

ورغم أن جريمة التمييز العنصري❖ تعتبر من الجرائم الجسيمة ضد الإنسانية، إلا أن نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لم يعالج إلا جزءا واحدا منها، وأورده من الجرائم الدولية، وهو الخاص بالفصل العنصري Apartheid كما كانت تمارسه جنوب إفريقيا.

ومع تصاعد العنف في الأراضي المحتلة يبدو واضحا أن كل جريمة من الجرائم التي ارتكبها الكيان الإسرائيلي في حق الفلسطينيين، من حيث ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو انتهاك سافر لمعايير ومبادئ القانون الدولي الإنساني، ويشكل مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لسنة 1949. وهو يشكل بالأساس نوعا من أنواع التمييز العنصري الذي تتم ممارسته من خلال عمليات الفصل العنصري.

التعريف القانوني لجريمة التمييز العنصري

تقوم هذه الجريمة عندما تقوم فئة متسلطة باضطهاد فئة أو جماعة مقهورة؛ لكونها تختلف عنها من حيث اللون، أو المعتقد، أو اللغة، ويتمثل هذا الاضطهاد في تهميش الفئة المقهورة، وجعلها تكون مواطنين من الدرجة الثانية، لا يستفيدون بالتساوي في المعاملة في شتى الميادين السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية(1).

وقد عرف نظام روما جريمة الفصل العنصري على أنها: "أية أفعال لا إنسانية في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة لنظام روما"❖، وقوامه الاضطهاد المنهجي، والسيرة المنهجية من جانب جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام(2).

ورغم أن الاتفاقية قد أعطت تعريفا فضفاضا للفصل العنصري إلا أنه أثار جدلا عميقا، خاصة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، وهذا الموقف سبق أن اتخذته كلتا الدولتين سابقا في معارضة "**الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها**" لسنة 1973، التي عرفت جريمة الفصل العنصري في المادة الأولى على أنها: "**الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات العزل والتمييز العنصريين**"(3).

وعليه تقوم جريمة الفصل العنصري على الأركان التالية:
- إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على أية فئة عنصرية أخرى من البشر،
- اضطهاد جماعة عنصرية أخرى بشكل تمييزي وبصورة منهجية،
- حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحق في الحياة،
- حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحرية الشخصية،
- القتل العمدي لأعضاء في فئة أو فئات عنصرية على أساس منهجية التمييز،
- إلحاق أذى خطير؛ بدني، أو عقلي، بأعضاء في فئة أو فئات عنصرية،
- التعدي على حرية أو كرامة أعضاء في فئة أو فئات عنصرية، وإخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحط بالكرامة،
- توقيف أعضاء فئة أو فئات عنصرية تعسفا وسجنهم بصورة لا قانونية،
- الإبادة لأعضاء أو فئات عنصرية،
- الاسترقاق لأعضاء في فئة أو فئات عنصرية،
- إبعاد السكان التابعين لفئة أو فئات عنصرية.

وإذا تمعنا في هذه الأركان فإننا نجد أن الكيان الصهيوني قد مارس هذه الجرائم ضد المواطنين الفلسطينيين قصد التهجير أو الإبادة.

ولأن الفصل العنصري جريمة بشعة بحق الإنسانية، فقد تمت محاربة مفهوم الفصل العنصري من خلال سلسلة من الاتفاقيات الدولية؛ كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 21 ديسمبر 1965، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقب عليها، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 نوفمبر 1973، والتي أكدت على أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية وانتهاك لمبادئ القانون الدولي.

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1976، وكذلك

الهيئات الأممية المختلفة -وفي مقدمتها اليونسكو-، "أن الحركة الصهيونية شكل من أشكال العنصرية". وفي الحقيقة إن الصهيونية أكثر عمقا وإمعانا في عنصريتها من الحركات العنصرية الأخرى؛ حيث إنها الوحيدة التي تسند عنصريتها إلى يهواه، وتجعلها جزءا من المنطق الديني وتوظفه سياسياً.

التمييز العنصري الإسرائيلي

كان القضاء على الفصل العنصري في موطنه الأصلي جنوب إفريقيا لإنهاء هذا الوضع المخالف للقانون الدولي بمثابة انتصارا للإنسانية، ورغم انتهائه في موطنه الأصلي (جنوب إفريقيا) إلا أنه ظل نموذجا يحتذي به الكيان الإسرائيلي في ممارسته ضد الشعب الفلسطيني الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية.

وفي حقيقة الأمر -وكما يذهب إلى ذلك إسرائيل شاحاك*[4] فإن الاستراتيجية الإسرائيلية تسير في خط واحد ولم تتغير مهما تعددت الخطابات، فالمنطلق الرئيسي أن فلسطين أرض الميعاد لشعب الله المختار، واليهودية تقوم على مذهب يوشع بن نون** للعنف والتوسع. ومع تفحص للأسفار الخمسة للتوراة، نجد الأكثر دعوة للدموية والعنف سفر التثنية، وسفر العدد، وسفر يوشع بن نون أول من أرسى التقاليد العسكرية الإسرائيلية المرتكزة على العنف والتوسع، وعليه يذهب دفيد بن غوريون*David Ben Gourion إلى القول بأنه يعتبر يوشع بطل التوراة، فإنه لم يكن مجرد قائد عسكري، بل كان المرشد؛ لأنه توصل إلى توحيد قبائل الصحراء[5].

وإيمان اليهود بأنهم شعب الله المختار شيء أساسي في النسق القيمي والديني اليهودي، وانطلاقا من الفكرة التي وردت في سفر اللاويين** (أن الرب إلهكم الذي ميزكم من الشعوب) تأتي فكرة الثالوث الحلولي المكون من (الإله- الأرض- الشعب) وتتمحور هذه الفكرة أن الإله يحل في الأرض لتصبح أرضاً مقدسة ومركزاً للكون، ويحل في الشعب ليصبح شعباً مختاراً ومقدساً وأزلياً، من هنا جاءت تسمية الشعب المقدس- الأزلي- الأبدي.

وكلما زادت النزعة الحلولية زادت القداسة في الشعب، وبالتالي زادت عزلته واختياره؛ لأن الاختيار علامة من علامات التفوق لليهود عن غيرهم من الشعوب، فقد ورد في التلموذ أن كل اليهود مقدسون وأمراء، ولم تخلق الدنيا إلا لهم، ولا يحب الله أحداً غيرهم، وأن فكرة الاختيار قامت على أساس التفوق العرقي والأخلاقي لديهم، وزعمهم أنهم الشعب المختار هو تكليف ديني، وأمر رباني وسر من أسراره، وليس حق على أحد أن يسأل عن السبب لهذا الاختيار، ولا يسقط عنهم لقب شعب الله المختار حتى لو ارتكبوا جميع المعاصي. فالديانة اليهودية ديانة مغلقة، بحيث لا يسمح اليهود لأي شخص اعتناق دينهم والانضمام إليهم نتيجة مبدأ "النقاء العرقي" الذي يمنع اختلاط دم اليهودي بدم غير نقي، وهذا خلافا لجميع الأديان التي تسعى لزيادة عدد المؤمنين بها[6].

ويذهب إسرائيل شاحاك في كتابه: "أسرار مكشوفة" -كما يؤكد ذلك أيضا جلعاد عتسمون في كتابه: "من التائه؟"[7] - إلى أن التمييز العنصري الذي يرقى إلى درجة الفصل العنصري، مع اختلاف أن أساسه الدين وليس العرق، هو الصفة المتأصلة لإسرائيل باعتبارها "دولة يهودية"، ويستعمل المصطلح التوراتي "غوي Goy" الذي يعني شعب أو قوم غير يهودي للتعبير عن التمييز العنصري كمبدأ ثابت ضد جميع من هم غير اليهود[8]. وحسب عتسمون فإنه ثمة سوء فهم فادح خارج إسرائيل حول هذه المسألة؛ فالتمييز العنصري ليس مقصورا على العرب، أو على الفلسطينيين فقط، كما يعتقد خطأ خارج إسرائيل (خاصة بين العرب)، بل هو موجه ضد كل من هو غير يهودي، بما في ذلك أفضل أصدقاء إسرائيل من غير اليهود[9].

لذا نجد محكمة العدل الدولية عند بحثها في قضية جدار الفصل العنصري أنها قالت: "المحكمة ترى أن إسرائيل ملزمة أولا بالامتثال لالتزاماتها الدولية طبقا للقانون الدولي، التي خرقتها بإقامة الجدار في المناطق الفلسطينية المحتلة، وعلى إسرائيل الامتثال لالتزاماتها طبقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان." وقد رأت المحكمة بأن الجدار يتعدى على حقوق الفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة من قبل إسرائيل، وهي ممارسات منهجية في سياسة الفصل العنصري الذي يعتبر جريمة من الجرائم ضد الإنسانية.

وبالمحصلة ترى محكمة العدل الدولية أنه لا يمكن لإسرائيل التبرير بالضرورة الأمنية، أو بحق الدفاع عن النفس، أو على أساس ضرورات الدولة لاقتراف ظلم بناء الجدار. وعليه تجد المحكمة أن بناء الجدار والأنظمة المرافقة له يقوم على تعارض مع القانون الدولي، كما ترى أن الجدار العازل سيؤدي إلى تغييرات ديمغرافية في المناطق الفلسطينية المحتلة؛ لأنه يعيق بشكل خطير ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير[10].

وينتقد آفي شلايم** نظرية الجدار الحديدي حيث يرى أن إسرائيل تريد أن تعيش منعزلة خلف جدارها الحديدي عن بقية المنطقة المحيطة بها وعن العالم أيضا، وبهذا فهي تحي العزلة اليهودية مع العالم الخارجي، ولكنه "غيتو مزدوج، إسرائيلي وفلسطيني"*.

ما هو الجدار العازل؟ وما علاقته بحصار غزة؟ وما تأثير الجدار الفولاذي المصري على غزة؟

ترجع نظرية حزام الأمن الإسرائيلي إلى نموذج فلاديمير زئيف جابوتنسكي*** للأمن سنة 1923، حيث رأى أن الفلسطينيين شعب كباقي الشعوب، لا يتوقع منهم التخلي عن حقهم القومي في تقرير المصير، لهذا كان يرى أنه من غير المجدي في تلك المرحلة المبكرة من المشروع الصهيوني فتح حوار معهم، ولا مفر من تنفيذ مشروع "الجدار الحديدي"[11] يقوم على الإستراتيجية التالية:

- إقامة شبكة مكونة من بلديات صغيرة بميزانية خاصة حتى يطمئن العرب الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى أن سيادة إسرائيل لا تهدد نمط حياتهم،

- الجدار العازل لتأكيد أحقيتها في القدس أو ما يسميه جابوتنسكي الجدار الحديدي (تطويق المدينة بأحياء يهودية)،

- إغلاق المعابر على قطاع غزة،

- تفريغ القدس من سكانها الأصليين من خلال القانون الإسرائيلي الذي يهدد بسحب الهوية المقدسية ممن تجاوزت فترة إقامته خارج حدود بلدية القدس سبع سنوات، وترحيل سكان المناطق المحيطة بالقدس من البدو إلى الرحيل.

وبهذا التصوير بدأ شارون تنفيذ بناء جدار العزل العنصري استنادا لخطة أرنون سوفير**، من خلال تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث كانتونات عربية؛ تشمل أقل من نصف مساحة الضفة الغربية، وتكون محاطة بأسوار وجدار مكهرب.

وتقوم استراتيجية أرنون سوفير على ما يلي:

1-طرد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم، وإقامة مستوطنات،

2-إحلال الإسرائيليين في هذه المستوطنات، وخلق تواجد ديمغرافي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الوجود الفلسطيني،

3- إقامة مدن استيطانية كبيرة بدلا من المستوطنات الصغيرة، الهدف منها تقوية قبضتها على الأراضي المحتلة،

4- إقامة مراكز صناعية، ومشاريع زراعية لتوفير فرص عمل للمستوطنين اليهود داخل المستوطنات أو في أماكن قريبة منها،

5- إقامة مدينة القدس الكبرى كعاصمة أبدية لإسرائيل، وذلك بتوسيع نطاق الاستيطان اليهودي حولها في كل الاتجاهات، والإسراع بخطة تهويد القدس على نطاق إقليمي واسع يضم ما أسمته إسرائيل "القدس الكبرى".

وقد بدأ شارون خطة العزل قبل مشروع سوفير، من خلال خطة عمل وضعها عندما كان وزيرا للإسكان، وأطلق عليها اسم "الدهليز اليهودي"، وتتلخص في همل خط أخضر يهودي مؤلف من 13 مدينة يهودية جديدة، تقام على طول الخط الأخضر (خط الهدنة 1949) ابتداء من مستوطنة "يد حنة" في الشمال، وحتى مستوطنة "كفازروت" في الجنوب[12].

ويقام الجدار العازل حول 237 مستوطنة يسكنها أكثر من 540 ألف مستوطن إسرائيلي، ومن أمثلة التوسع في المستوطنات، أنه سيتم زيادة عدد قاطني مستوطنة "تسوفين" قرب قلقيلية من ألف إلى ست آلاف مواطن[13].

الحصار الثلاثي المركب على قطاع غزة

يرى آي شلايم بأن الجدار الحديدي نظر له جابوتنسكي، و خطط له باراك، و نفذه شارون بمباركة "الحمائم"، فمع نجاح العملية الاستشهادية التي حدثت في أواخر شهر جانفي 1995 قال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إسحاق رابين: "أخرجوا غزة من تل أبيب، إننا نعمل بجد ونشاط من أجل الانفصال عن الشعب الآخر الذي نسيطر عليه، وإننا سنصل إلى هذه الغاية إن عاجلا أم آجلا»، وأشار إسحاق رابين لأول مرة في تلك السطور إلى مصطلح الفصل؛ إذ بدأت تنطلق تلك الفكرة وتتشكل لتترجم عمليا في إطار الفصل بين الأراضي الفلسطينية و«إسرائيل»، كما ركز رابين في الكثير من تصريحاته أن «إسرائيل» لن تتراجع عن خطوط العام 1967، ولن تنسحب من القدس، ولن تتزحزح عن غور الأردن، فرابين كان مع الفصل، ولكنه لم يكن متحمسا لتطبيق الفكرة، نظرا إلى أجواء أوسلو وترجع فكرة طرح مشروع بناء الجدار ولأول مرة، لوزير الشرطة موشيه شاحال، والمفتش العام للشرطة رافي بليد، أيام حكم رابين.

والواقع أن غزة وأريحا لم تكن لهما عند اليهود أية قيمة توراتية، فقطاع غزة لم يكن يوما جزءاً من دولة يهودية، فقد كان الفلسطينيون يسكنونه في الزمن القديم -مع بقية أرض فلسطين- وحتى بعد دخول بني "إسرائيل" إلى مؤاب، وعمون، ومعكة، وأورشليم وغيرها، بقيت منطقة غزة، واشقلون، وأشدود، وعجلون، وصقلاغ، وبئر سبع وغيرها مناطق للفلسطينيين، وهو ما كان عليه الأمر في عهد يشوع -الذي ملكهم بعد موسى عليه السلام- ثم في عهد القضاة بعد يوشع، ثم في عهد الملك شاؤول، ثم عهد داود عليه السلام خاصة حيث كانت المنطقة من الساحل الفلسطيني شمالي يافا إلى جنوبي غزة تابعة لمصر.

وقد جاء في العهد القديم بأن إسحاق عليه السلام أوصى يعقوب عليه السلام (يا بني لا تتزوج بالكنعانيات واعزلهم في غزة وأريحا)[14]، ومن هذا المنطلق فإن شارون وغيره من متطرفي الصهيونية لا يرون في غزة أية قيمة توراتية، بعكس مناطق أخرى كالقدس مثلاً، وبعض مناطق الضفة.

وأما منطقة «أريحا» فالأمر بالنسبة إليها لا يختلف كثيرا عن غزة، فهي لا تمثل قيمة تاريخية، أو دينية بالنسبة لليهود، لذلك كان اتفاق أوسلو الذي وقعوه مع أبو مازن عام 1993 يسمى «اتفاق غزة- أريحا: أولاً» وستظل أولاً هذه هي أولاً وثانياً وأخيراً؛ لأن ثانياً وثالثاً: معناها السير في طريق التنازل عن أراض لها قيمة توراتية، مما سيفجر الأوضاع داخل "إسرائيل"، وسيجد أهل اليمين المتشدد، والمتطرفون من المتدينين، الفرصة لتبرير الاغتيالات والعنف الذي يهدد المجتمع بعدم الاستقرار.

وتظهر أهداف شارون من الجدار العازل واضحة وهي ثلاثة:

1- عزل غزة عن الأراضي المحتلة وربطها أكثر بمصر،

2- وضع الضفة الغربية تحت السيادة الأردنية؛ باعتبار أنها كانت كذلك أثناء الاحتلال سنة 1967،

3- تهويد منطقة القدس، وترحيل القبائل العربية المحيطة بها.

ومنه يتضح الحصار الثلاثي المركب على غزة من خلال بناء الجدار العازل، وإغلاق المعابر ووقف قوافل الإغاثة سواء مصرية أم دولية، وعن طريق الجدار الفولاذي المصري، وهذا

ما نوضحه في النقاط التالية:

أولا ـ مضمون إستراتيجية الجدار العازل

في فيفري 2001 تم استدعاء الأستاذ الجامعي الإسرائيلي أرنون سوفير الذي عرض خرائط في جامعة حيفا حول فكرة الخطر الديمغرافي العربي[15]، وكيف أنه بحلول سنة 2020 سيكون عدد السكان العرب في المنطقة الممتدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط حوالي 58 بالمائة، مقابل 42 بالمائة من اليهود، ولهذا حذر من أنه إذا لم تحدد إسرائيل حدودا رسمية لها، فإنها ستغرق في هذا البحر العربي[16]. وهكذا دعا سوفير إلى الفصل بين السكان، وجعل العرب دائما تحت هيمنة اليهود.

الجدار العازل أو الجدار الفاصل حسب مقترحات أرنون سوفير هو عبارة عن حاجز طويل تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر، لمنع دخول سكان الضفة الغربية الفلسطينيين لإسرائيل أو إلى المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الخط الأخضر، ويتشكل هذا الحاجز من سياجات وطرق دوريات بالنسبة للمناطق غير المأهولة بكثافة، أما المناطق المأهولة بكثافة؛ مثل منطقة المثلث، أو منطقة القدس، فنصبوا لها أسوارا بدلا من السياجات.

وقد بدأ بناء الجدار عام 2002 في ظل انتفاضة الأقصى، وفي نهاية عام 2006 بلغ طوله 402 كم يمر بمسار متعرج، حيث يحيط بمعظم أراضي الضفة الغربية، وفي أماكن معينة، مثل قلقيلية، يشكل معازل، أي مدينة أو مجموعة بلدات محاطة من كل أطرافها تقريبا بالجدار. وقد عارضت السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية بناء الجدار، تسموه بـ "جدار الفصل العنصري"، أو "جدار الضم والتوسع العنصري"، تعبيرا عما تراه كمحاولة إسرائيلية لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين، أو ضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل. وعليه مع استكمال المشروع سيتم ضم 60 بالمائة من الأراضي الزراعية وبناء 11 مستوطنة إسرائيلية[17].

وقد استمر مشروع بناء الجدار قيد التنفيذ إلى غاية 2009، ومخططاته لازالت قيد التعديل المستمر، وبناء على الخطة التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية في 30 أفريل 2006 فإن طول الجدار سيبلغ 703 كم عند نهاية البناء، وهذه الخطة تعتبر التعديل من ضمن سلسلة من التعديلات؛ حيث أنه ومقارنة بالخارطة السابقة المعلنة بتاريخ 20 فيفري 2005 كان طول مساره 670 كم، وهذه الخارطة هي في الأساس تعديل على مسار سابق مقترح للجدار، وقد زاد من الطول المقترح بمقدار 48 كم، بحيث أصبح طول الجدار المخطط 670 كم، بعد أن كان 622 كم بحسب المقترح في 30 جوان 2004 [18].

والمشروع في الوقت الراهن متوقف إلى غاية نشر قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا بشأن عدد من الالتماسات التي قدم بها سكان فلسطينيون، وأعضاء جمعيات إسرائيلية مختلفة مطالبين بتغيير مسار الجدار في بعض الأماكن، كي لا يشوش على طبيعة حياة السكان، أو يمنعهم من زراعة أراضيهم.

والحقيقة أن الهدف الأول من الجدار العازل هو تهويد المدينة، وهو الأمر الذي شغل كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويسمي الإسرائيليون الجدار بـ "غلاف القدس" الذي يمتد على طول 167 كم، حيث سيتم تخفيض نسبة العرب في المدينة من 35 بالمائة إلى 22 بالمائة كمرحلة أولى، وسيتم عزل القدس عن الضفة الغربية وعن القرى المحيطة بها، وسيعزل غربه بنسبة 43 بالمائة من مساحة محافظة القدس[19]. وطبقاً لخطة الحكومة فإن الجدار العازل سيحيط أيضاً بالقدس الشرقية من خلال فصلها عن باقي مناطق الضفة الغربية، وقد تم اتخاذ القرارات الخاصة بمسار الجدار الفاصل في هذه المنطقة، واستصدار المصادقات للشروع في العمل، ضمن ثلاث مراحل أساسية.

وتدعي إسرائيل أن البوابات التي سيتم إقامتها على امتداد الجدار الفاصل ستتيح انتقال الناس من ناحية إلى أخرى، وتحول دون المس بهذا النسيج الحياتي. غير أن التجربة التراكمية المتوفرة حتى الآن فيما يتعلق بتفعيل مثل هذه البوابات في شمال الضفة الغربية، تدل على محدودية هذه الخدمة، فالمرور عبر هذه البوابات يستوجب الحصول على تصاريح، ويتم تعريف الكثير ممن يرغبون بالعبور عبر هذه البوابات على أنهم "ممنوعين" لأسباب متنوعة وغريبة، ويتم فتح معظم البوابات لساعات محدودة فقط خلال اليوم وبطريقة لا تستجيب مع متطلبات السكان، كما أن المرور عبر هذه المعابر مرهون في أحيان متقاربة بالانتظار الطويل، بسبب التأخير في فتح البوابات، وما يتكون عنها من طوابير.



رأي القانون الدولي الإنساني في الجدار العازل

بدأ شارون بتنفيذ بناء جدار العزل العنصري، من خلال تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث كانتونات عربية تشمل أقل من نصف مساحة الضفة الغربية، وتكون محاطة بأسوار وجدار مكهرب يعزلها عن بعضها البعض، بما يعتبر جريمة ضد الإنسانية ضمن الركن الأول من أركان جريمة الفصل العنصري وهو: "إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على أية فئة عنصرية أخرى من البشر"، هذا فضلا عن اقتراف باقي أركان

جريمة الفصل العنصري في أثناء وبعد تنفيذ الجدار؛ من اضطهاد، وحرمان من حق الحياة والحرية الشخصية وحتى القتل والسجن، وغيرها من الجرائم المشمولة ضمن جرائم الفصل العنصري.

إن الجدار العازل يحول الاحتلال إلى حالة أبارتهايد مطلقة، إنه حاجز مطلق ولا يخفف من وقعه كحالة فصل عنصري. ويرى الكاتب الأمريكي جوناثان كوك أن بناء الجدار يؤدي بالنتيجة إلى منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية، وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض شرق وغرب الجدار، وفصل السكان الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية، والتي تعيش من مداخلها، كما يفصلها عن مراكز الخدمات الأساسية لحق الحياة.

كما أن المنطقة الشمالية للضفة الغربية تقع فوق أكبر حوض مائي جوفي في الضفة الغربية، فقد ضم الجدار خلفه 30 بئرا، يبلغ معدل الضخ السنوي ما يزيد على 3.5 مليون متر مكعب20، وفي هذا قطع للسكان عن آبارهم التي تغذي احتياجاتهم الزراعية بالدرجة الأولى، مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وغيرهما من المشاكل الاقتصادية الاجتماعية.

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية في 9 جويلية 2004 رأيا استشاريا يقضي بعدم شرعية الجدار الفاصل كما أشرنا سابقا، فقد صوت 150 بلدا عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من ضمنهم جميع دول الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين حينها، لصالح القرار الذي تم تبنيه في وقت متأخر من مساء يوم الثلاثاء 20 جويلية 2004، بينما عارضته 6 دول تتقدمها الولايات المتحدة وأستراليا وإسرائيل، وامتنعت عن التصويت 10 دول.

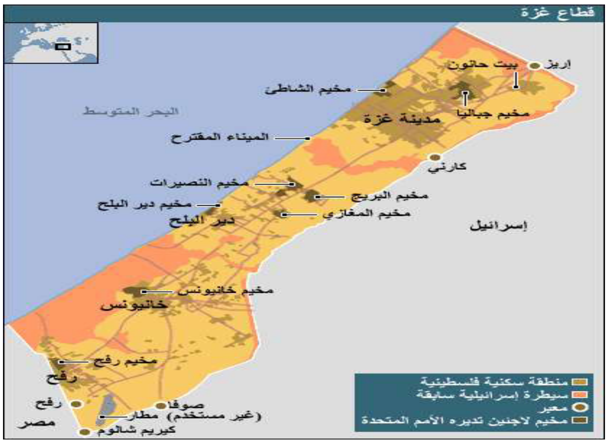
وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة -شأنه شأن قرار محكمة العدل الدولية- غير ملزم لإسرائيل، إلا أنه يمثل قيمة رمزية ومعنوية، قد تساعد الفلسطينيين والأطراف المعارضة لبناء الجدار على ممارسة المزيد من الضغط السياسي على إسرائيل، لتفكيك الجدار؛ لأنها أقرت ضمنيا أن بناء الجدار أدى إلى أفعال إجرامية بحق الشعب الفلسطيني، تؤدي إلى حرمانه من حقه في الحياة، ومن حريته الشخصية، فضلا عن حرمانه من مصادر أملاكه، لا لشيء إلا لإقامة جدار يعبر بواقعه عن أبشع مظاهر نظام الفصل العنصري.

ثانيا- الحصار على غزة

الحصار على غزة حصار خانق قامت إسرائيل بفرضه على قطاع غزة إثر نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية في عام 2006 قبل دخول حماس غزة بعام، ثم عززت إسرائيل الحصار في عام 2007 بعد سيطرة حماس على غزة في جويلية 2007. ويشتمل الحصار على منع أو تقنين دخول المحروقات والكهرباء والكثير من السلع، ومنع الصيد في عمق البحر، وغلق المعابر بين القطاع وإسرائيل. ويرى بعض المفكرين أن مصر تشارك في الحصار بشكل غير رسمي، حيث أغلقت معبر رفح المنفذ الوحيد للقطاع إلى العالم الخارجي من جانب مصر. ومع الحالة المتردية لسكان القطاع وصف منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ماكسويل غيلارد الحصار قائلا إنه: "اعتداء على الكرامة الإنسانية". كما هدمت إسرائيل مطار غزة الدولي الوحيد هدما كلياً، مما زاد من شدة الحصار والمعاناة.

وعلى إثر هذا الحصار قام الآلاف من الفلسطينيين في 23 جانفي 2008 باقتحام الحدود على الجانب المصري، والدخول للتزود بالمواد الغذائية من مصر بعد نفادها من القطاع. وقد عبر في هذا الاقتحام ما يقرب من 750 ألف فلسطيني، وإثرها صرح الرئيس المصري السابق حسني مبارك للصحفيين لدى افتتاحه معرض الكتاب السنوي في القاهرة قائلا: "أمرت قوات الأمن بالسماح للفلسطينيين بالعبور لشراء حاجاتهم الأساسية والعودة إلى غزة طالما أنهم لا يحملوا أسلحة أو أي محظورات".

وقامت إسرائيل بعد حادثة الاعتداء على أسطول الحرية -الذي كان يستهدف كسر الحصار- بتخفيف الحظر المفروض على دخول بعض السلع الغذائية، وأدوات المطبخ، ولعب الأطفال، وهذا كما أعلنه الناشطون الذين كانوا على متن الأسطول، بينما رفضت حركة حماس القرار واعتبرته دعائياً وغير عملي.



الحصار على غزة وفق القانون الدولي الإنساني

تعرضت إسرائيل في ديسمبر 2008 لانتقادات عنيفة في "منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" الذي عقد في جنيف بسويسرا؛ حيث حثت دول غربية من بينها فرنسا، وألمانيا، وأستراليا، وبريطانيا، وكندا، إسرائيل على رفع حصارها عن القطاع، وقالت هذه الدول إن هذا الحصار أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية للمواطنين، كما تحدث في المنتدى عدد من مندوبي عدة دول من بينها مصر، وسوريا، وإيران، إلا

أن مندوب الولايات المتحدة لم يتحدث في الجلسة، ودافعت إسرائيل أن القطاع أصبح "بؤرة للإرهابيين" الذين يعدون ويشنون هجمات بالصواريخ عليها، وذلك حسب تعبير كبير المستشارين القانونيين بوزارة الخارجية الإسرائيلية.

جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة

تعرف جرائم الحرب بأنها الانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب التي تشمل البعدين الإنساني (بحيث يكون المدنيين عرضة لهجوم عشوائي لا تبرره المقتضيات العسكرية، وتعريضهم للأعمال الشاقة، وأخذ الرهائن، وتدمير الممتلكات العمومية، وسوء معاملة أسرى الحرب، وضرب الأعيان المدنية المحمية) والميداني (باستعمال أسلحة محظورة دوليا وطرق قتال محرمة) ويترتب عنها المساءلة القانونية (البعد القانوني)، وتتضمن جرائم الحرب ثلاثة عناصر؛ تتمثل في الأعمال المخالفة لقانون وأعراف الحرب، والوقت الذي ترتكب فيه هذه الجرائم أي وقت الحرب (منذ اندلاعها حتى نهايتها)، ثم مرتكب الفعل غير المشروع الذي يعد جريمة من الناحية القانونية[21]. وبعكس جرائم الحرب، التي تقترف في حالات النزاع المسلح بين طرفين أو أكثر[22]، فإن الجرائم ضد الإنسانية يمكن أن ترتكب في وقت النزاعات أو دونها، وتكون منهجية ومنظمة في طابعها كقاعدة أساسية، لاعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

وفي 10 ديسمبر 2008 رفع حقوقيون وقانونيون من بلدان عدة من بينهم 3 محامين إسبان، مع وفد يمثل أمريكا الشمالية، وأوروبا، والشرق الأوسط، وأمريكا الجنوبية، ومنظمة التحالف الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب المسجّلة دوليًا والعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد حكومة إسرائيل، وكبار قادتها السياسيين والعسكريين، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والإبادة الجماعية الناجمة عن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة. وتمثل هذه الدعوى أول ملاحقة قانونية لدى المحكمة الجنائية الدولية لكبار القادة الصهاينة، وفي صدارة المُدّعَى عليهم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، ووزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، ونائبه ماتان فلنائي، ووزير الأمن الداخلي آفي ديختر، ورئيس الأركان غابي أشكنازي. وتهدف هذه الدعوى إلى إلزام مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "بالتحقيق بالجرائم التي تُرتكب في غزة؛ وفقًا لنصوص المحكمة وما ورد في نظام روما الأساسي".

وتقول الناشطة اللبنانية في حقوق الإنسان مي الخنساء رئيسة المنظمة إن الدعوى جاءت بسبب الجرائم البشعة التي يجري ارتكابها بحق أهل غزة، وقالت: "يجب أن نلجأ إلى القضاء لتحصيل الحقوق، وأن نمارس الضغط على دولة الاحتلال؛ كي يعرف العالم أنها كيان إرهابي".

وقد أيد دار مريدور❖ في 21 أكتوبر 2009، تشكيل لجنة تحقيق إسرائيلية للدفاع عن الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على قطاع غزة، رغم أنه شكك في تقرير غولدستون واعتبره منحازا، وأنه تم تفويضه مسبقا بفحص جرائم الإسرائيليين، وعلى شكل "الهاسباراه" كما يذهب إلى ذلك جلعاد عتسمون[23].

ثالثا- إغلاق المعابر

لا تعد أزمة معابر قطاع غزة -خاصة معبر رفح- من قبيل الأزمات الحدودية، بل تتشابك وتتداخل أبعادها ما بين القانوني والسياسي والاقتصادي والإنساني، فعلى الرغم من أنها أزمة قانونية، إلا أن لها تأثير اقتصادي وسياسي وإنساني بالدرجة الأولى على حياة الفلسطينيين.

ويحيط بقطاع غزة سبعة معابر، وهي مغلقة في إطار سياسة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، والذي تم تشديده منذ سيطرة حماس عليه في منتصف جوان 2007. وعلى الرغم من أن معبر رفح الحدودي مع مصر هو محور الاهتمام، إلا أنه لا يمكن تجاهل المعابر الأخرى التي تربط قطاع غزة بإسرائيل؛ وأهمها معبر المنطار ويعرف إسرائيليا باسم كارني، ومعبر بيت حانون ويعرف باسم إيريز، ومعبر العودة ويعرف باسم ناحال عوز، ومعبر كرم أبو سالم ويعرف باسم كيرم شالوم، ومعبر القرارة ويعرف باسم كيسوفيم[24].

وهذه المعابر تخضع جميعها لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، باستثناء معبر رفح الحدودي جنوبي القطاع، والذي من المفترض أن تديره السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الحكومة المصرية وبإشراف أوروبي، وهو يمثل بوابة سكان غزة الوحيد إلى مصر وشريان حياة لأهالي القطاع.

ويقع معبر رفح في جنوب مدينة رفح، على الشريط الحدودي الذي يفصل الأراضي الفلسطينية عن الأراضي المصرية، وقد افتتح عام 1982، وأشرفت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومارست عدة إجراءات تعسفية بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ثم جاءت اتفاقية أوسلو لتسمح للسلطة الفلسطينية بإشراف جزئي بسيط على معبر رفح، ولا تتمتع بموجبه بأي دور سيادي، وتحددت صلاحيات الجانب الفلسطيني باتفاق القاهرة، ووفق ما ورد به، احتفظت إسرائيل بالسيطرة المطلقة على المعبر بالنسبة للأبعاد الأمنية، وتركت العبء المدني للجانب الفلسطيني[25].



مرجع: http://ar.wikipedia.org/wikiجدار_إسرائيل_العازل_في_الضفة_الغربية/

تاريخ الزيارة 15/11/2011 الساعة 18، على محرك البحث www.google.com

،ومع اندلاع انتفاضة الأقصى قامت القوات الصهيونية بتجريد السلطة الفلسطينية من أي صلاحيات، أو وجود على المعبر، وفضلا عن استخدام المعبر كعقاب جماعي ضد الفلسطينيين، قامت بالتحكم فيه والقيام بإغلاقه، وعرقلة الخروج والدخول من وإلى قطاع غزة. ووفقا للاتفاق المصري- الإسرائيلي الموقع في أوت 2005، المعروف باتفاق فيلادلفيا، والذي تم توقيعه عقب الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وانتقلت فيه مسؤولية تأمين الحدود إلى الحكومة المصرية، وهو ملحق أمني أضيف إلى اتفاقية كامب ديفيد؛ أي أنه محكوم بمبادئها العامة وأحكامها، وينص على تولي قوة من حرس الحدود المصري في المنطقة المذكورة مهام منع العمليات "الإرهابية" ❖، ومنع التهريب عامة، والسلاح والذخيرة على وجه الخصوص، وكذلك منع تسلل الأفراد والقبض على المشبوهين، فإذا ما تم غلق المعبر من جانب إسرائيل يتوجب على مصر غلقه من جانبها.

رابعا: الجدار الفولاذي أو الجدار المصري العازل

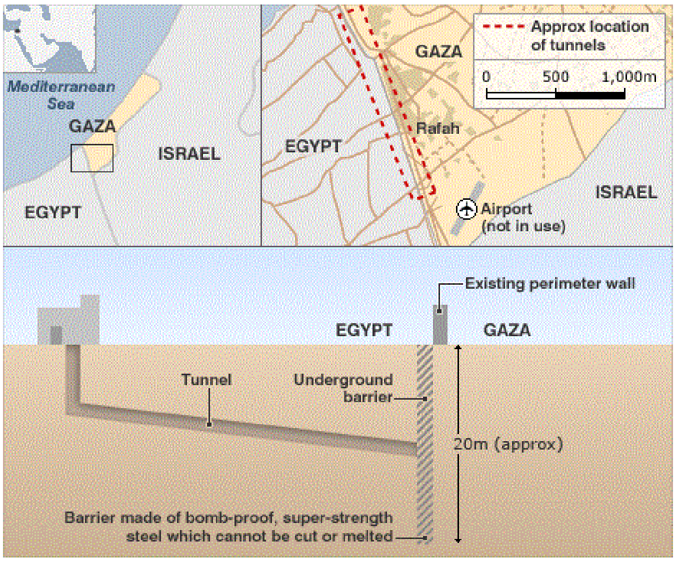
هو جدار تحت الأرض من الحديد الفولاذي، قامت الحكومة المصرية بالبدء في تنفيذه على طول حدود مصر مع قطاع غزة، من أجل وقف اختراق حدودها عن طريق الأنفاق التي يحفرها الفلسطينيون من رفح الفلسطينية إلي رفح المصرية بغرض التهريب والتي تضر بأمنها، وسط حالة من الرفض والتأييد للمشروع.

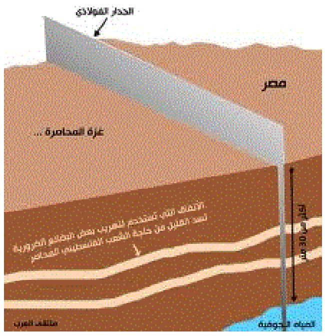
والجدار يمتد بطول 10 كم، وعمق يتراوح من 20 إلي 30 متر تحت سطح الأرض، ويتكون من صفائح صلبة طول الواحدة منها 18 متر، وسمكها 50 سم، مقاومة للديناميت، ومزودة بمجسات ضد الاختراق، كما يضم ماسورة تمتد من البحر غرباً بطول 10 كم باتجاه الشرق، يتفرع منها أنابيب مثقبة يفصل بين كل واحدة والأخرى 40 م تقوم بضخ الماء باستمرار بهدف إحداث تصدعات وانهيارات للأنفاق، ونصب الجدار بإشراف كامل من ضباط مخابرات أميركيين وفرنسيين، وقدرت تكلفة بنائه حوالي 2 مليار دولار؛ أي ما يعادل 12 مليار جنيه مصري، بحسب ما ذكره النائب السابق صبحي صالح. وقد نفت الخارجية المصرية آنذاك أن يكون تمويل الجدار من قبل الولايات المتحدة، وقالت إنه بني بأموال وبمعرفة الحكومة المصرية، وبمساعدة فنية واستشارية فقط من قبل الولايات المتحدة.

ويحد قطاع غزة مصر من الشمال الشرقي لشبة جزيرة سيناء، وتمتد حدود القطاع البرية مع مصر بطول 11 كم، وتعتبر هذه المنطقة الحدودية الملاذ الأهم لسكان غزة من مرضى، وطلاب، وتجار، للخروج من أجل حاجياتهم الخاصة، بالإضافة إلى الجانب التجاري، حيث يستورد تجار القطاع المنتجات من مصر.

وشملت المرحلة الأولى تركيب أجهزة للكشف عن الأنفاق، وهي أجهزة جيولوجية ذات تقنيات عالية في الكشف عن الصوت والحركة في باطن الأرض وعلى أعماق كبيرة، وقد بدأ العمل فيها منذ الربع الثاني من عام 2009 تقريباً.

أما المرحلة الثانية من المشروع فهي عملية بناء جدار فولاذي بطول المنطقة الحدودية، لعرقلة حفر الأنفاق عند نقطة معينة تمت دراستها بعناية، وهي عبارة عن منظومة الكشف عن الأنفاق، القسم الذي بني تحت الأرض للجدار المصري الفولاذي بين مصر وقطاع غزة والذي يبلغ عمقه من 20 إلى 30 مترا.





الجدار الفولاذي بين مصر و غزة

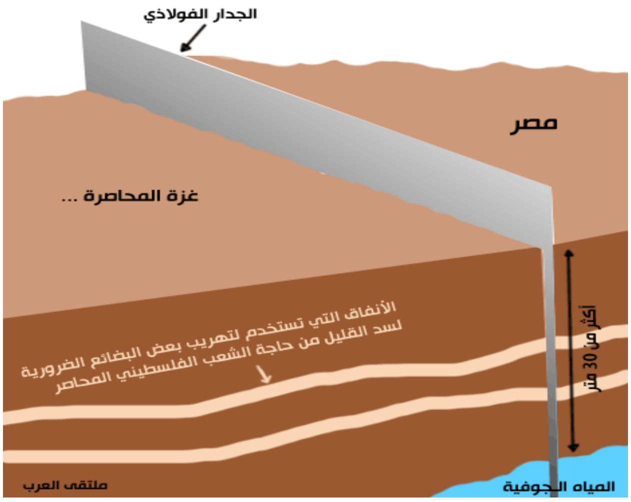
وقد بدأ بناء الجدار في سرية تامة وكانت القيادة الإسرائيلية على علم بهذا المشروع، على أن توضع ألواح معدنية فولاذية بطول المنطقة الحدودية المتفق عليها، وتم استثناء مسافة 3 كم التي تنعدم فيها عمليات حفر الأنفاق؛ بسبب نعومة تربتها الرملية، وهي المنطقة المحصورة بين العلامة الدولية رقم 1 على ساحل البحر الحدودي وحتى شمال العلامة الدولية رقم 3 باتجاه البحر وهي المنطقة التي تبدأ من تل السلطان وحتى البحر. وقد أجريت اختبارات عديدة ناجحة على مدى صلابة واحتمال هذه الألواح المعدنية المصممة ضد أية اختراقات معدنية أو تفجيرية بالديناميت، وربما تتأثر فقط بتفجير شديد، وقد بدأت السلطات المصرية بوضع الألواح، وتم تنفيذ المرحلة الأولى منها، وبلغت حوالي 4 كم شمال معبر رفح البري، وحوالي 500 متر جنوب معبر رفح تم تغطيتها بهذه الألواح المعدنية التي تم غمسها في باطن الأرض باستخدام معدات مخصصة لحفر آبار المياه.

كما أن المشروع يتضمن بناء بوابات إلكترونية حديثة، يتم وضع بوابتين منها على مداخل مدينة رفح المصرية؛ بهدف الكشف عن المتفجرات، والسلاح، وأية معادن. وتم تحديد الأماكن التي ستقام فيها هذه البوابات الإلكترونية، وفي منتصف جانفي 2010 تم الانتهاء من بناء 60 بالمائة من الجدار، جميعها في الأماكن المفتوحة، حيث بدأت الحكومة أعمال الحفر في تلك الأماكن، وأرجأت حفر الأماكن المأهولة بالسكان -والتي تعتبر أكثر الأماكن احتواءً على الأنفاق- لحين إيجاد حل للمنازل التي يعتقد أن أعمال الحفر ستأتي بأضرار عليها، وفقاً لما ذكرته الحكومة.

ووصفت كارين أبو زيد المفوضة العامة للأونروا الجدار بأنه أكثر متانة من خط بارليف من ناحية التحصين.

وامتدادا للجدار الفولاذي قامت الحكومة المصرية بعمل حواجز خرسانية، ومد شباك تحت مياه البحر المتوسط بعمق 10 أمتار، وبطول 25 مترا امتدادا للجدار الفولاذي لمنع أي عمليات تسلل بين مصر وقطاع غزة. وقد قامت مصر أيضا في إنشاء مرسى للزوارق تابع للقوات الأمنية المصرية، وزيادة عدد أبراج المراقبة إلى 23 برجا إسمنتيا مجهزا بنوافذ مقاومة للرصاص، ومزودة بتجهيزات إلكترونية على الحدود مع القطاع.

اعتبر مركز "هرتزوج" لبحوث الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون بإسرائيل، أن الجدار الفولاذي يأتي كنموذج للخدمات التي يقدمها النظام المصري لإسرائيل، حيث يهدف الجدار لسد الأنفاق التي تستخدم في تمرير الاحتياجات الإنسانية لسكان القطاع وإغلاق معبر رفح أمام الفلسطينيين. وقال الأكاديمي الإسرائيلي يورام ميطال إن هذا يأتي في إطار التعاون المصري الإسرائيلي، حيث ينظران إلى المقاومة الإسلامية "حماس" التي تسيطر على قطاع غزة أنها منظمة "إرهابية"، يجب استئصالها والقضاء عليها بقوة الذراع.



رأي الخبراء في الجدار الفولاذي

يرى الخبراء أن بناء الجدار الفولاذي على الحدود المصرية الفلسطينية يحاصر القطاع اقتصاديا ومائيا، حيث يعتبر تهديدا استراتيجيا خطيرا للمخزن الجوفي لمياه القطاع، ويشكل

حصارا مائيا عليه، مثل مصائد المياه الجوفية التي حفرها الاحتلال على حدود غزة الشرقية والشمالية تماما؛ فالخزان الجوفي على الحدود الجنوبية لقطاع غزة خزان جوفي مشترك، ومتداخل، وسيؤدي إلى تدهور إضافي وتلوث.

إن الجدار يزيد فضلا عن الحصار المفروض على الفلسطينيين داخل قطاع غزة من حيث الطعام، والوقود، والسلع الضرورية للحياة، حصارا مائيا، من خلال آبار المياه المحفورة على طول الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، علاوة على تحويل وادي غزة وعدم السماح لهذه المياه بالتدفق داخل حدود القطاع.

الجدار الفولاذي المصري في نظر القانون الدولي

ترجع مصر قرار بناء الجدار إلى أسباب أمنية مفادها منع التهريب بين مصر وغزة، وهو ما أوضحه وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط، وأكد أنه قرار سيادي يعود إلى مصر وأمنها القومي. ولأسباب كثيرة رأت مصر أن تقيم عازلاً صلباً بينها وبين هؤلاء "الأعداء" الذين يتربصون بها، ويغيرون عليها من حين لآخر، ويسببون لها الإحراج أمام إسرائيل، ومصر تظن أن هذا القرار مصدره الشعور المصري الخالص دون إملاء من أحد بهذه المخاطر.

فمن وجهة نظر القانون الدولي لكل دولة الحق في فعل ما تشاء داخل حدودها لتأمين نفسها من جيرانها، ولكن القاعدة المستقرة في القانون الدولي هي أن حق هذه الدولة مقيد بالتزام عدم الإضرار بشكل غير مشروع بالدولة المجاورة أو الإقليم المجاور.

عندما يتعلق الأمر بغزة التي يحدها شمالاً البحر المحاصر، وعلى طول حدودها الشرقية والجنوبية إسرائيل التي تحمل مشروعاً صهيونياً، هدفه القضاء على الشعب الفلسطيني، والتربص الدائم بغزة وإعلانه إقليماً معادياً، تجيز فيه كل ما يحظره القانون الدولي، فإن الحد الغربي لغزة، وهو مصر، يصبح هو محط الأمل من الناحية النفسية؛ ليس فقط لإنقاذ غزة من الهمجية الصهيونية، ولكن لإمداد غزة بكل ما يلزم من ضرورات البقاء، وهي في الظروف العادية مسألة اقتصادية إذا حسنت النوايا مصدر للربح بالنسبة للجانب المصري .

لكن على الجانب الآخر، فإنه لما كان القانون الدولي يعتبر غزة أرضاً محتلة، وأن حصارها من الجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية لسكانها، فضلاً عن كونه جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد أوجب القانون الدولي على الدول أطراف المعاهدات التي تجرم هذا العمل أن تسعى إلى فك هذا الحصار، وإنقاذ السكان، وكفالة الحد الأدنى من الظروف الإنسانية لبقائهم. أما بالنسبة لمصر، وبسبب وضعها كمنفذ وحيد على الجانب الآخر لغزة، فقد رتب القانون الدولي عليها التزامات أقسى، وهي ضرورة فتح معبر رفح وكافة منافذ الحدود الأخرى لإنقاذ غزة من مخطط الإبادة الإسرائيلي.

أما إحكام الحصار عن طريق إغلاق المعبر ورفض تمرير المؤن اللازمة، فقد أدى إلى إنشاء الأنفاق، وهي منافذ للنجاة من هذا المخطط، فيكون إغلاقها هي الأخرى، ومنع الهواء من المرور إلى غزة عن طريق جدار فولاذي تفننت إسرائيل والولايات المتحدة في صناعته لينقل حدود إسرائيل مع غزة شرقاً، وتحل محل حدود مصر مع غزة غرباً بأيدي مصرية وبأمن مصري، فهو عمل - بعيداً عن الأوصاف العاطفية التي لم يعد لها معنى مع مصر الرسمية في عهد مصر مبارك - يجعل بناء الجدار جريمة مركبة بامتياز.

فالهدف المعلن هو زيادة خنق سكان غزة؛ لأن القانون يؤكد النية الإجرامية، وهي إبادة السكان بقطع النظر عن الدوافع، كما أن الجدار نفسه يعني أن مصر تخلت عن التزاماتها القانونية الدولية لصالح سكان غزة المحاصرين، وتعاونت مع إسرائيل على إحكام الجريمة. وقد سبق للأستاذ ريتشارد فولك مقرر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للأراضي المحتلة أن أشار في تقريره حول محرقة غزة إلى جريمة حرمان أهل غزة من حق الفرار من الهلاك، فما بالنا وأن الجدار يجعل الهلاك محققاً ويزيل كل احتمال لتحقيقه؟!

إن مشاركة مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة في إبادة سكان غزة مهما كانت مبرراته لدى كل هذه الأطراف يضع مصر تماماً في دائرة التجريم، خاصة وأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

خاتمة

بناء على ما تقدم فقد اقترفت إسرائيل من خلال استراتيجية الحصار الثلاثي أكبر الجرائم ضد الإنسانية؛ وهي الإبادة غير المباشرة للشعب الفلسطيني من خلال سياسة التجويع، والعزل، والاضطهاد. والجدار العازل والحصار على غزة يتوفر على أركان الجريمة ضد الإنسانية وهي التمييز العنصري، كما أن هناك الكثير من الشكاوي من حالات الاختفاء القسري، جريمة أخرى ترتكبها إسرائيل في حق الفلسطينيين، أو ما يعرف بالمقابر الأرقام.

وقد جاء مصطلح الاختفاء القسري كجريمة بشعة بحق الإنسانية أساسا لوصف حالات خطف المعارضين السياسيين، والتخلص منهم دون معرفة مصيرهم في بعض دول أمريكا اللاتينية. ورغم محاربة جريمة الاختفاء القسري في موطنه الأصلي (أمريكا اللاتينية) إلا أنه كان دائما استراتيجية الكيان الإسرائيلي في ممارسته ضد الشعب الفلسطيني، والمقابر السرية أصبحت حقيقة معروفة للكثيرين في الكيان الإسرائيلي، ويطلق عليها المقابر الأرقام، وتضم الفلسطينيين الذين توفوا في السجون الإسرائيلية جراء التعذيب، وهو جريمة أخرى من الجرائم ضد الإنسانية.

ويبدو أن الدول تقف عاجزة عن تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، وقصور المحكمة الجنائية الدولية في البت في هذه القضايا سببه أنها لا تستطيع البت فيها إلا إذا أحيلت عليها من طرف مجلس الأمن، مما يجعل منها قضايا سياسية أكثر من أنها قانونية.

الهوامش

❖- يزعم دعاة التمييز العنصري، أن الأجناس البشرية تتفاوت في العديد من الخصائص والسمات؛ حيث هناك الجنس البشري النقي، والجنس البشري الدنيء، لذلك فهم ينادون بضرورة حماية الجنس المميز وصيانته والمحافظة على نقاء سلالته البشرية. والمتطرفون منهم يرون أن إبادة الجنس البشري الدنيء حماية "للجنس البشري النقي" من الذوبان أو الانصهار في الأجناس البشرية الأخرى الدنيئة. ومن هؤلاء المتطرفين غلاة النازية والصهيونية. أما المعتدلون من أتباع نظرية التمييز العنصري فيرون أن من واجب "الجنس الراقي/ النقي"، أن يعمل على تعمير -استعمار- بلاد "الجنس الدنيء" ليكون هذا الجنس صالحا وقادرا على خدمة الجنس الراقي في طريقة لمواصلة بناء الحضارة. ومن هؤلاء المعتدلين رجال الاستعمار منذ القرن السادس عشر، ومعتدلو البيض في جنوب إفريقيا-سابقا-، ومعتدلو الصهاينة كحزب العمل وكديما وأخيرا حزب "الاستقلال" بقيادة باراك.

1- سكاكني باية: العدالة الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر 2004، ص.ص. 34-35.

❖- وتشمل هذه الفقرة كل الجرائم ضد الإنسانية؛ وهي القتل العمدي، والإبادة، والاسترقاق، والإبعاد القسري، والسجن أو الحرمان الشديد من الحرية، والتعذيب، والاضطهاد، والإخفاء القسري، وأخيرا الفصل العنصري.

2- وليم نجيب جورج نصار: مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ص.ص. 195-196.

3- "منظمة الأمم المتحدة: الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها"، الجمعية العامة: قرار 3068، 30 نوفمبر 1973 في محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق، القاهرة 2005، ص. 398.

❖- يهوا وهناك من يكتبها يهوه عند اليهود كلمة عبرية تعني "الله".

❖- إسرائيل شاحاك أستاذ الكيمياء في الجامعة العبرية في القدس المحتلة، وهو أحد أبرز الشخصيات اليهودية المعارضة والمنتقدة للحكومة الإسرائيلي من كتبه: الأصولية اليهودية في إسرائيل، أسرار مكشوفة. وهو القائل: "لقد جعلني النازيون أخشى أن أكون يهوديا، وجعلني الإسرائيليون أشعر بالخزي لكوني يهوديا".

4- إسرائيل شاحاك، أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية، ترجمة هشام عبد الله، منشورات الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، المملكة الأردنية الهاشمية، 1997.ص. 14.

❖❖- يوشع بن نون صاحب النبي موسى عليه السلام، مذكور في التوراة، في سفر يوشع بن نون.

❖- دفيد بن غوريون (1886 - 1973م) أحد أبرز القادة الإسرائيليين، مؤسس إسرائيل ورئيس الوزراء من 1948م إلى 1953م ومن 1955م إلى 1963م.

5- عبد القادر محمد فهمي، "واقع ومستقبل الإستراتجية الإسرائيلية"، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص. 24.

❖❖- يحتوي التوراة على خمس أسفار وهي: سفر التكوين، سفر الخروج، سفر اللاويين، سفر العدد، سفر التثنية. وأضيف سفر الأنبياء، وسفر يوشع بن نون وسفر القضاة، وسفر الملوك وسفر صاموائيل.

6- سهيل ديب، "التوارة تاريخها وغايتها"، دار النفائس للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1972، ص.5.

7- أنظر: جلعاد عتسمون، من التائه؟ دراسة في سياسة الهوية اليهودية، ترجمة: حزامة حبايب، بيروت، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.

8- نفس المرجع، ص. 22

9- إسرائيل شاحاك، المرجع السابق، ص. 24.

10- «International Court of justice» : Presse Release 2004/28: Legal Consequences of Construction of a Wall (Advisory Opinion) International Court of Justice, July 10th 2004, P.3.

❖❖- آفي شلايم، أستاذ العلاقات الدولية والتاريخ في جامعة أكسفورد وأحد أهم رموز مدرسة المؤرخين الإسرائيليين الجدد، عنوان كتابه هذا عن نظرية «الجدار الحديدي» لزئيف جابوتنسكي The iron wall : Israel and the arab world في الشرق الأوسط، السبت 7 أفريل 2001، العدد 8116.

❖- « Israel is really a «closed society» to the rest of the world, because the world wants to close its eyes" Israel Shahak, June 17, 1982, Jerusalem.

❖❖❖- فلاديمير زئيف جابوتنسكي مؤسس الحركة الصهيونية التصحيحية، وهو كاتب وخطيب وجندي، وإرث جابوتنسكي مستمر من خلال حزب "حيروت" اليميني في الكيان الإسرائيلي الذي اندمج مع أحزاب يمينية أخرى لتشكيل حزب "الليكود" في عام 1973، وكذلك من خلال حركة "بيتار" الصهيونية للشبيبة والتي أسسها سنة 1923، ومن أبرز من تخرج من هذه الحركة وأصبحوا قادة في الكيان الصهيوني إسحاق شامير، ومناحيم بيغن"، في جلعاد عتسمون، من التائه؟ دراسة في سياسة الهوية اليهودية، ترجمة: حزامة حبايب، بيروت، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص. 14.

11- ميتشل بليتنيك، "الجدار الحديدي" فصل عنصري باسم السلام"، ترجمة حميد نعمان، المركز الفلسطيني للإعلام في /www.palestine -info.com arabic/terror/articles/jedar.htm تاريخ الزيارة 22 جويلية 2014، على الساعة 15.

أيضا:

آفي شلايم، "الجدار الحديدي" عرض وتعليق محمد الخولي، في عالم واحد بتاريخ 21 نوفمبر 2000، في: www.albayane.ae/one-world/2000 -11-21.1091007

❖❖- البروفسور أرنون سوفير أستاذ الجغرافيا متقاعد في جامعة حيفا، كاتب وخبير إسرائيلي بارز في مجال تخطيط الحيّز والديمغرافيا.

12- أمين محمود عطايا، "الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة 1882-1991"، مجلة الوحدة، السنة 9، العدد 99، ديسمبر 1992، ص.43.

13- مالك ونوس، الجدار العازل: أبارتيد إسرائيل المكتمل، المرجع السابق، ص. 7.

14- الكتاب المقدس: العهد القديم سفر التكوين الإصحاح 28.

15- إبراهيم أبو الهيجاء: سجلات جدار الفصل العنصري، مركز باحث للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت 2004، ص. 92.

16- المرجع نفسه، ص. 100.

17- Matthew Brubacher, «Le Mur de la honte», Le Monde diplomatique, N° 2002, P.20.

18- وليم نجيب جورج نصار، المرجع السابق، ص.ص. 249 -251.

أنظر أيضا :

http://ar.wikipedia.org/wikiجدار_إسرائيل_العازل_في_الضفة_الغربية/ تاريخ الزيارة 15/11/2011 الساعة 18، على محرك البحث www. google.com

19- مالك ونوس، الجدار العازل: أبارتيد إسرائيل المكتمل، المرجع السابق، ص.10، (مراجعة كتاب) حسن أبحيس وخالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، تحرير محسن صالح (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2010.

20- وليم نجيب جورج نصار، المرجع السابق، ص.ص. 262- 263.

21- للاطلاع أكثر أنظر:

محمد رضوان: المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني والعدالة الدولية، دار إفريقيا شرق، الدار البيضاء، المغرب 2010، ص 118-119.

22- On entend par «crimes de guerre» violations graves du droit international humanitaire commises à l'encontre de civils ou de combattants ennemis à l'occasion d'un conflit armé international ou interne, violations qui entraînent la responsabilité pénale individuelle de leurs auteurs. Ces crimes découlent essentiellement des Conventions de Genève du 12 août 1949 et de leurs Protocoles additionnels I et II de 1977 et des Conventions de La Haye de 1899 et 1907. Leur codification la plus récente se trouve à l'article 8 du Statut de Rome de la Cour pénale internationale (CPI) de 1998 in: Rapport Mapping des Nations Unies, République démocratique de Gongo 1993-2003, fiche d'Information 2, P.1.

❖- دان مريدور عضو في الكنيست الإسرائيلي ورئيس الخارجية والأمن و وزير الاستخبارات والطاقة الذرية الإسرائيلي السابق.

23- الهاسباراه مصطلح عبري يشير إلى دبلوماسية العلاقات العامة في إسرائيل،

من خلال الجهود التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية لشرح وجهة نظرها وتبرير سياستها وتجميل صورة الكيان الإسرائيلي في مواجهة الانتقادات السلبية التي تتعرض لها في مختلف أنحاء العالم. في جلعاد عتسمون، من التائه؟ دراسة في سياسة الهوية اليهودية، المرجع السابق، ص. 21.

24- دعاء حسين علام: المعابر الفلسطينية ...أزمة متجددة وأبعاد متشابكة، مجلة السياسة الدولية، العدد 172، أفريل 2008، المجلد 43، ص.ص. 140- 145.

25- المرجع نفسه، ص. 141.

❖- العمليات الإرهابية بمفهوم مصر وإسرائيل للعمليات الفدائية التي يقوم بها الفلسطينيين. ووضعها بين مزدوجتين يدل على المفهوم المطاطي للإرهاب.

المراجع

الكتب

-أبحيس (حسن)، عايد (خالد) ، الجدار العازل في الضفة الغربية، تحرير محسن صالح (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات) 2010.

-أبو الهيجاء (إبراهيم)، سجلات جدار الفصل العنصري، مركز باحث للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت 2004.

- بسيوني (محمود شريف)، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق، القاهرة 2005.

- ديب (سهيل)، "التوراة تاريخها وغايتها"، دار النفائس للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1972.

- رضوان (محمد)، المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني والعدالة الدولية، دار إفريقيا شرق، الدار البيضاء، المغرب 2010.

- سكاكني (باية)، العدالة الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر 2004.

-شاحاك (إسرائيل)، أسرار مكشوفة: سياسات إسرائيل النووية والخارجية، ترجمة هشام عبد الله، منشورات الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، المملكة الأردنية الهاشمية، 1997.

- عتسمون (جلعاد) ، من التائه؟ دراسة في سياسة الهوية اليهودية، ترجمة: حزامة حبايب، بيروت، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.

-فهمي (عبد القادر محمد) ، "واقع ومستقبل الإستراتجية الإسرائيلية"، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

-نصار (وليم نجيب جورج)، مفهوم الجرئم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008.

-وزارة العدل الفلسطينية، "المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل"، (رام الله- فلسطين، كانون ثاني 2014)

المقالات والمجلات

-صالح (عبد الله)، المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، أكتوبر 1996، ص.ص. 104- 108.

- عطايا (أمين محمود) ، "الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة 1882-1991."، مجلة الوحدة، السنة 9، العدد 99، ديسمبر 1992، ص.43.

-علام (دعاء حسين)، المعابر الفلسطينية ...أزمة متجددة وأبعاد متشابكة، مجلة السياسة الدولية، العدد 172، أفريل 2008، المجلد 43، ص.ص. 140- 145.

- مصطفى (مهند)، الإستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية (2009- 2011): نصف تسوية ونصف مصالحة، المجلة العربية للعلوم السياسية.

-مركز الدراسات الإستراتيجية، "ندوة فلسطين في خطاب الثورات العربية."، مجلة شؤون الأوسط، العدد 141، شتاء/ ربيع 2012، ص.ص. 13- 21.

- ونوس (مالك)، الجدار العازل: أبارتيد إسرائيل المكتمل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة شباط/فبراير 2010، ص.10.

- آفي شلايم، "نظرية "الجدار الحديدي" لزئيف جابوتنسكي" في الشرق الأوسط، السبت 7 أفريل 2001، العدد 8116.

باللغة الأجنبية

- El- Gendy (Karim), "The process of Israeli decision making: mechanisms, forces & influences", Al- Zaytouna centre for studies and consultations, First published, Beirut 2010.

- «International Court of justice»: Presse Release 2004/28: Legal Consequences of Construction of a Wall (Advisory Opinion) International Court of Justice, July 10th 2004, P.3.

- Matthew Brubacher, «Le Mur de la honte», Le Monde diplomatique, N° 2002, P.20.

Site d'Internet (Arabic& English):

- Shameya (Aida Adel Harb), «Apartheid wall in the west bank», The Islamic University of Gaza, Community service &continuing education deanship, Community Development Institute (Arabic-English translation), August 2013, http://cdi.iugaza.edu.ps/Files/b75f66cf-acfb-4f5d-8d72-4fba2f0fa919.pdf

آفي شلايم، "الجدار الحديدي" عرض وتعليق محمد الخولي، في عالم واحد بتاريخ 21 نوفمبر 2000، في: -11- www.albayane.ae/one-world/2000 21.1091007

-الإعلاميون المصريون يشنون حربا على غزة.. www.qudsn.ps/article/45603/ le 22/07/2014 à 13h

-ميتشل بليتنيك، "الجدار الحديدي" فصل عنصري باسم السلام"، ترجمة حميد نعمان، المركز الفلسطيني للإعلام في www.palestine –info.com/arabic/terror/articles/jedar.htm. تاريخ الزيارة 22 جويلية 2014، على الساعة 15.

http://ar.wikipedia.org/wiki جدار_إسرائيل_العازل_في_الضفة_الغربية/ تاريخ الزيارة 15/11/2011 الساعة 18، على محرك البحث www.google.com